

سياسة استهداف التضخم في العراق (الواقع والمعوقات وإمكانات التنبؤ)

المدرس المساعد
هاوري محمد صالح طه البرزنجي
المعهد التقني - نجف

الأستاذ الدكتور
كامل علاوي كاظم الفتلاوي
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

مقدمة:-

ترجع معاناة العراق من مشكلة التضخم إلى منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي مروراً بالثمانينات وتفاقم في التسعينات ليتحول إلى تضخم جامح بفعل العوامل السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، مما أدت إلى تجذّر الظاهرة التضخّمية في الاقتصاد العراقي.

وقد كان لامتداد هذه الظاهرة لما بعد مرحلة التغير في عام ٢٠٠٣ وتأثيرها على الاقتصاد العراقي مولدة آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية شكّلت حاجزاً أمام العمل على تفعيل وتطوير النشاط الاقتصادي وحركة البناء والإعمار، لذلك فقد وضع البنك المركزي العراقي في صلب أولياته ضمن سياق مهامه ونشاطه في المرحلة الجديدة من تاريخ العراق مسألة التصدي للتضخم وخفض معدلاته العالية.

وفي هذا البحث سنتناول موضوع سياسة استهداف التضخم في العراق ودور البنك المركزي العراقي بهذا المجال ومدى واقع تطبيق هذه السياسة وفق شروطها ومتطلباتها ومقوماتها الأساسية، لاحتواء التضخم وخفض معدلاته وأهم المعوقات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة في الوقت الحاضر على ضوء الوضع الاقتصادي الراهن في العراق والآفاق المستقبلية المتاحة لتبني سياسة استهداف التضخم.

أهمية البحث:-

تكمن أهمية البحث بأن الاستراتيجية الجديدة لإدارة السياسة النقدية والمعروفة باسم سياسة استهداف التضخم والتي تهدف إلى تحقيق معدل متحقق ومستقر للتضخم تبنتها العديد من بلدان العالم المختلفة (المتقدمة والناشئة والنامية) وحقق العديد منها نجاحات

متميزة في الوصول إلى معدل منخفض ومستقر لمستوى الأسعار مما كان لها الأثر البارز في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مما يستدعي دراسة إمكانية تبني هذه السياسة في العراق للحد والسيطرة على معدلات التضخم العالية التي عانى منها العراق طيلة العقود الثلاث الماضية.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى دراسة إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم في العراق كاستراتيجية جديدة للسياسة النقدية تهدف إلى الحد من معدلات التضخم العالية والوصول إلى تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم وأهم المعوقات التي تجابه تبني هذه السياسة وإمكانية تبنيها في المستقبل.

فرضية البحث:-

تتعلق فرضية البحث بدراسة مدى مواءمة الأطر المؤسسية والتنظيمية واتساق المتطلبات والشروط الأساسية لتبني سياسة استهداف التضخم مع واقع الأوضاع والظروف الاقتصادية في العراق.

المبحث الأول

سياسة التضخم المستهدف - رؤية نظرية

شكلت ظاهرة التضخم منذ بدايته بروزها مشكلة كبيرة وخطيرة على الاستقرار والنشاط الاقتصاديين ولاسيما في حالة الارتفاعات الشاملة للأسعار وبمعدلات عالية، إذ أن لذلك انعكاسات وآثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

لذلك فقد كانت هذه الظاهرة ولا تزال محور اهتمام الاقتصاديين بشكل عام، والشغل الشاغل لصانعي السياسات وبشكل خاص لغرض معالجة التضخم والسيطرة عليه والحد منه، إذ تركز الجانب الأكبر من اهتمام السياسة النقدية لهذه المهمة وعدت أهم أهداف هذه السياسة بل الهدف الأول لها هو تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.

وقد تبنت السلطات النقدية متمثلة بالبنوك المركزية بوصفها الخط في مواجهة التضخم العديد من التوجهات المختلفة للسياسة النقدية تمثلت بشكل رئيس بين السياسات المرنة والقواعد الثابتة.

وقد واجهت البنوك المركزية في الدول المتقدمة منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي تعثر الوسائل التقليدية للتحكم في المتغيرات الوسيطة كالكتلة النقدية وسعر الصرف ومعدلات أسعار الفائدة للتأثير الفعّال في التضخم والحد منه.

وعلى صعيد آخر، فإن معظم الاقتصاديين وصلوا إلى قناعة تامة بأن فكرة القضاء على التضخم مثالية ومستحيلة، كما أن التضخم المنخفض والمستقر يوفر البيئة الاقتصادية الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي سريع واستخدام كامل، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار الذي غدا الهدف الأساس على المدى الطويل.

لذلك فقد اتجهت البنوك المركزية الى تبني أسلوب جديد لإدارة السياسة النقدية يكون على مقاربة مباشرة مع التضخم، فبرزت مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ما عرف بسياسة التضخم المستهدف.

وتعد سياسة التضخم المستهدف من المفاهيم الحديثة نسبياً في الأدب الاقتصادي وتمثل أحد أهم التطورات المعاصرة على مدار العقدين الماضيين من خلال التركيز على معدل كمي (رقمي) محدد للتضخم يسعى البنك المركزي إلى تحقيقه والالتزام به.

وقد كانت بداية استخدام هذه السياسة في نيوزلندا عام ١٩٩٠ تلتها كندا عام ١٩٩١ وبريطانيا عام ١٩٩٣ ثم توالى تبني هذه السياسة في غضون السنوات اللاحقة معظم الدول المتقدمة في بداية الأمر ثم تلتها دولاً أخرى ناشئة ونامية تباعاً.

وأخذت تتزايد عدد الدول التي أخذت تمنح البنوك المركزية فيها استقلالية أوسع في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار من خلال سياسة نقدية تستهدف معدل تضخم منخفض وعدد مستقر.

والواقع أن سياسة التضخم المستهدف بمثابة التوجه الوسط بين النقيضين أي بين التوجهات القائمة على القواعد الثابتة وتلك المرتكزة على السياسات التقديرية، فهذه السياسة تجمع مزايا التوجيهين، فهناك التزام ثابت متمثل بقاعدة ثابتة من خلال استهداف معدل محدد للتضخم مع منح الحرية الكاملة للسلطة النقدية للتصرف واتخاذ الوسائل والإجراءات المناسبة لتحقيق هذا المعدل في الوقت نفسه، لذا يمكن وصف سياسة استهداف التضخم بأنها سياسة تتصف أو تتميز بحرية التصرف المقيّدة.

(٩٢)..... سياسة استهداف التضخم في العراق "الواقع والمعوقات وإمكانات التبني"

وتتطلب سياسة استهداف التضخم ضرورة توفر معايير أو خصائص وجودها ضروري لتبني هذه السياسة هي:

١- الإعلان الرسمي على معدل رقمي محدد للتضخم المستهدف لفترة أو لفترات محددة يسعى البنك المركزي إلى تحقيقه.

٢- التعهد بأن اهتمام السياسة النقدية ويتركز على تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار على وفق أو للمعدل المستهدف.

٣- الالتزام بأن الاستقرار السعري هو الهدف الأول والأسبق عبر الأهداف الأخرى للسياسة النقدية.

٤- الإعلان وتوضيح استراتيجية السياسة النقدية ولاسيما تلك المتعلقة بنهج تنفيذ سياسة التضخم المستهدف.

٥- خضوع السلطة النقدية للمسائلة حول مدى تنفيذ هذه السياسة.

إن فاعلية سياسة التضخم المستهدف تبرز بمدى تمكن السلطة النقدية في التحكم باتجاهات السياسة النقدية وتحقيق المعدل المستهدف للتضخم، وهذا الأمر يستدعي توفر أربعة شروط أساسية لضمان إمكانية تطبيق هذه السياسة أولاً، ومن ثم بفاعلية عالية في التنفيذ ثانياً، وهذه الشروط هي:

١- استقلالية البنك المركزي من خلال منحه الحرية الكاملة في التصرف والتحرك في تصميم وتنفيذ السياسة النقدية وعدم التدخل الحكومي في عمل البنك أو إجباره على اتباع سياسات أو إجراءات قد تكون لها دوافع لتحقيق مصالح ومكاسب سياسية.

٢- الاستقرار السعري هو الهدف الأول والأسبق للسياسة النقدية وله الأولوية على باقي أهداف هذه السياسة.

٣- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم المستهدف.

٤- الشفافية فيما يتعلق بجوانب سياسية التضخم المستهدف وعن إدارة السياسة النقدية

لتحقيق الاستقرار السعري بما تمنح مصداقية وثقة أكبر لدى الجمهور في التقليل إلى حد كبير من حالة عدم اليقين بشأن اتجاهات التضخم وتخلق الشفّة بشكل أكبر في السوق من ناحية استقرار الأسعار مما ينعكس ايجابياً على قرارات الادخار والاستثمار والإنتاج.

وقد حققت العديد من بلدان العام المتبينة لسياسة التضخم المستهدف نجاحات متميزة في تحقيق معدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شهدت لمعدلات نمو اقتصادي مستقرة ومستدامة خلال السنوات اللاحقة لتبينها هذه السياسة.

المبحث الثاني

مدى التناسق بين الأطر المؤسسية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات سياسة استهداف التضخم

تقع عملية رسم وتنفيذ سياسة استهداف التضخم على عاتق السلطة النقدية بالتوافق والتنسيق مع السلطة المالية وتحمل السلطة النقدية مسؤولية تحقيق الهدف المعلن لهذه السياسة وتكون معرضة للمساءلة أمام البرلمان، ولكن ذلك يتطلب توفر ركائز أو أسس متينة متمثلة بالأطر المؤسسية والتنظيمية لأي بنك مركزي، إذ تلعب هذه الأطر الدور الحاسم في إمكانية إنتهاج سياسة استهداف التضخم من عدمه من جهة، وفي ضمان فاعلية هذه السياسة عند التنفيذ في الوصول إلى غايتها، وهي بمثابة شروط يجب أن تكون قائمة ومتطابقة مع الواقع الفعلي لعمل البنك المركزي، مما يعكس صورة واضحة عن وجود أو إمكانية اتباع مثل هذه السياسة من عدمه في أي بلد.

ولغرض التأكيد من قدرة البنك المركزي العراقي على الأخذ بنهج استهداف التضخم في العراق والإجابة على السؤال المطروح (هل هناك مثل هذه السياسة في العراق فعلياً؟) لابد من إجراء دراسة مقارنة بين الأطر المؤسسية والتنظيمية للبنك المركزي العراقي ومدى موائمتها مع متطلبات سياسة استهداف التضخم، رغم أن هذه الأطر تكون غير ذي جدوى إذا لم تنعكس على الواقع العملي لها.

أولاً: استقلالية البنك المركزي

لا خلاف على أن البنك المركزي العراقي يتمتع ومنذ عام ٢٠٠٣ وتحديداً بعد إصدار

قانونه الجديد عام ٢٠٠٤ باستقلالية تامة في أداء مهامه وأعماله بعد مدة طويلة من سلب استقلاليته وإراداته في ظل الأنظمة السابقة التي حكمت البلاد تبعاً، وتمثل هذه الاستقلالية كأحد المتطلبات الرئيسة لسياسة استهداف التضخم في قانونه وممارسته على حد سواء، ورغم أن موضوع استقلالية البنك من الناحية النظرية كان دائماً ضمن صدارة مواد فقرات القوانين السابقة للبنك، إلا أنه لم نجد صداها في التنفيذ، إلا أنه بعد التغيير تميزت الاستقلالية بالمصادقية إلى حد كبير في ظل سياقات المسار والنهج الديمقراطي في العراق الجديد.

إن البنوك المركزية تعد جزءاً من أجهزة ومؤسسات الدولة، إذ تمثل أحد المفاصل الاقتصادية بجانبه النقدي، إلا أن هذا لا يبرر هيمنة الدولة عليها وتسييرها وفق سياق يخدم مصالحها وتوجهاتها التي قد تكون ذات أهداف آنية تتناقض وتتقاطع مع أهداف وأولويات هذه البنوك، لذا فإن استقلالية البنوك المركزية هي إحدى أعمدة تحفيز وتطور النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام عبر وضع ورسم السياسات النقدية الملائمة حسب متطلبات الوضع الاقتصادي في البلاد وتحديد أولويات أهدافها وفي اختيار واستخدام الأدوات النقدية المناسبة لتحقيق الأهداف المرسومة لها وفق قوانينها بفاعلية عالية.

وتستدل على مدى تمتع أي بنك مركزي بالاستقلالية من خلال حزمة من المؤشرات الآتية^(١):

- ١- الحرية التامة للقائمين على البنك المركز وصانعي السياسات النقدية في وضع السياسات الملائمة بعيداً عن أي تدخل حكومي.
- ٢- أن تكون أولوية أهداف البنك المركزي تحقيق الاستقرار السعري والمحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية من خلال أدواته ووسائله النقدية.
- ٣- عدم تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة والالتزام الصريح بذلك في قانونه.
- ٤- غياب التدخل الحكومي في أمور وأعمال البنك المركزي.
- ٥- التزام البنك المركزي بالشفافية العالية وخضوعه للمسائلة حول مدى تنفيذ مهامه وأهدافه أمام جهة مستقلة متخصصة.

وضمن هذا النقاط وعند المقارنة بين المؤشرات الآنفه الذكر وواقع العمل الفعلي للبنك المركزي العراقي خلال المدة المنصرمة يمكن تبيان مدى الاستقلالية المتحققة لهذا البنك وكالاتي:

١- لم يتلق البنك المركزي العراقي تعليمات أو توجيهات من أية جهة كانت ومنها الحكومية بصدد أية قضية تدخل في صلب مهام وأهداف هذا البنك.

٢- تمتع هيئة صنع القرار إلى صانعي السياسة النقدية بالبنك المركزي العراقي بالحرية الكاملة في اتخاذ قراراتهم دون أي تدخل حكومي أو ممارسة ضغط سياسي لتوجيه السياسات النقدية لهذا البنك وجهة تماشي الحكومة وتطلعاتها والتي تتناقض مع أهداف وأولويات البنك المركزي.

٣- عدم تقديم أية إئتمانات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة، مما يضمن ألا يكون هناك تمويل مباشر أو غير مباشر لعجز الموازنة العامة من خلال التوسع النقدي، وبعد هذا التزاماً صريحاً بالمادة ٢٦/الفقرة ١ من قانون البنك المركزي الجديد.

٤- وينسحب الأمر الأخير على المؤسسات العامة (الحكومية) كذلك بعدم منحها التمويل وبأسعار فائدة تفضيلية فضلاً عن عدم إعطاء هذه المؤسسات دوراً كبيراً في عمليات الائتمان المصرفي.

والجدير بالذكر أن الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة من قبل الجهاز المصرفي لا يمثل سوى نسبة لا تتجاوز ٥٪ من إجمالي حجم الائتمان طيلة المدة المشمولة بالدراسة فقد احتل النشاط الخاص الثقل الأكبر من قروض هذا الجهاز.

لقد أثبتت تجربة الممارسة الفعلية لأداء البنك المركزي العراقي طيلة المدة ومنذ عام ٢٠٠٤ على استقلاليته الكاملة في القيام بمهامه وتحقيق أهدافه ورسم وتنفيذ وتعديل سياسته النقدية كما يرتئي بعيداً عن أي تدخل حكومي، كما أن القائمين عليه أدوا دورهم واتخذوا قراراتهم بكل مهنية وحرية دون خضوعهم أو تأثرهم بأية توجهات سياسية.

فضلاً عن ذلك فإن البنك المركزي لم يقم بأية عمليات لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر حتى في أشد الظروف عندما شهدت البلاد عام ٢٠٠٩

انخفاضاً كبيراً بالموارد المالية على أثر انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية وما أدى إليه من تراجع كبير بالإيرادات النفطية.

إن التزام البنك المركزي العراقي بعدم تمويل عجز الموازنة العامة أبعد البلد عن عواقب سلبية، ذلك أن مثل هذا التمويل تترتب عليه تزايد الإصدار النقدي ومن ثمّ تزايد جم السيولة المحليّة والذي بدوره يخلق طلباً إضافياً لا ينسجم مع حجم التدفّقات من السلع والخدمات فترفع من اتجاهات الأسعار نحو التزايد وهذا يتقاطع مع مسار استهداف التضخم^(٢).

ويستدلّ مما تقدّم أنّ هناك تطابقاً إلى حدّ كبير بين أحد أهمّ متطلبات استهداف التضخم وهي الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي والممارسات الفعلية للبنك المركزي العراقي بهذا المجال كما برهن مساره خلال المدّة الماضية.

ثانياً: الإعلان الرسمي عن معدّل رقمي مستهدف للتضخم تسعى السلطة النقدية للوصول إليه في مدى زمنيّ معيّن.

لقد تصدّى البنك المركزي العراقي لظاهرة التضخم منذ بدء مزاوله أعماله ومهامه بعد عملية التغيير بهدف خفض معدّلاته المفرطة والسيطرة عليها، واتخذ بهذا المجال إجراءات نقدية متتابعة، وقد نجح وكما سبق ذكره إلى حدّ كبير في إنجاز ذلك، إلاّ أنّه لم يعلن عن أيّ مؤشر رقمي بعينه يلتزم به كمعدّل للتضخم يستهدفه ويرجع ذلك إلى أن السيطرة على التضخم ليست ممكنة بالأدوات النقدية حصراً، لصعوبة تأثيرها على عرض النقد نظراً لارتباطه الوثيق بالإنفاق الحكومي ومشتريات القطاع الخاص من العملة الأجنبية^(٣)، وهذا يظهر محدودية التنسيق التام بين السياستين النقدية والمالية، إذ أنّ تبني مؤشراً رقمياً للتضخم لا بدّ أن يكون مشتركاً يلتزم به من قبل صانعي مختلف السياسات الاقتصادية بما يحقق التناسق والانسجام لبلوغ الهدف المحدد^(٤).

ورغم أنّ هذا الشرط من وجهة نظر جميع منظري ومؤيدي سياسات استهداف التضخم يعدّ الشرط الأوّل اللازم للأخذ بهذه السياسة ولا غنى عنه عند تصميمها ورسمها وتنفيذها، إلاّ أنّ هناك دول حققت نجاحات في تحقيق معدّلات منخفضة من التضخم دون الإعلان عن تحديد معدّل رقمي له فعلى سبيل المثال فإنّ الولايات المتّحدة وألمانيا لم تتبني

سياسة استهداف التضخم، أي أن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الألماني يلتزمان بتحقيق مستوى منخفض للتضخم^(٥).

ويمكن القول أن البنك المركزي العراقي قد اتخذ المسار نفسه، فاستهداف التضخم يقصد به احتواء وخفض معدلاته بما يضمن الاستقرار في مستوى الأسعار مما يمهّد الطريق لتحفيز وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

ثالثاً: الالتزام بان الهدف الأول والوحيد للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار.

وبهذا الصدد فقد ركزت المادة الثالثة من قانون البنك المركزي العراقي على هذا الهدف بعينه حيث اعتبرت (إن الهدف الرئيسي للبنك هو السعي لتحقيق استقرار الأسعار وتدعيم نظام السوق)^(٦)، وتعد صيغة هذا النص التزاماً صريحاً بهذا الجانب فلا يوجد تناقض بين الالتزام المؤسسي للبنك بموجب قانونه واحد الشروط المتعلقة باستهداف التضخم من ناحية اولوية هدف الاستقرار السعري الا ان التباين يظهر بعدم الالتزام بذلك (كهدف وحيد) أي بمعنى غض النظر عن استهدافات اخرى للبنك قد تتعارض مع هدف استقرار الأسعار كمستوى الاستخدام إذ أن استهداف خفض مستوى الأسعار جاء عبر السيطرة على سعر صرف العملة الوطنية ومبرر ذلك يرجع إلى أن تعدد الإستهدافات والأهداف تنجم عنها التضارب فيما بينهما ومن ثم الإخفاق في تحقيق معدل التضخم المستهدف والسيطرة على ارتفاعات الأسعار. فالبنك المركزي العراقي في الواقع اخذ مسارين مترافقين فمن جانب استهدف التضخم لخفض معدلاته ومن جانب اخر استخدم سعر الصرف كمثبت نقدي بناء على توفر كميات مناسبة من العملات الاجنبية والمتأتية لجزئها الاكبر من الايرادات النفطية أي ان البنك اعتمد كلتا السياستين في ان واحد^(٧).

رابعاً: الشفافية العالية فيما يتعلق باستراتيجية السياسة النقدية واتجاهات صانعي القرار.

وقد التزم البنك المركزي العراقي بالشفافية العالية منذ عام ٢٠٠٤ في سياق نشر المعلومات والاحصائيات والبيانات كافة المتعلقة بالعديد من المؤشرات الاقتصادية: النقدية والمالية والقطاع الحقيقي. والأسعار. وميزان المدفوعات. والتجارة الخارجية. وسوق العراق للاوراق المالية. وهيكل الجهاز المصرفي. والتغيرات الحاصلة في السياسات من خلال نشراته

ومطبوعاته العديدة.

إذ دأب البنك المركزي العراقي على نشر العديد من مطبوعاته ونشراياته التي تتضمن الحسابات الختامية للميزانية العمومية وتقارير مراتب الحسابات الخارجي والتقارير الاقتصادية السنوي. النشرات الاحصائية السنوية. تقارير السياسة النقدية الفصلية والسنوية. التقارير الفصلية حول مؤشرات الوضع الاقتصادي في العراق. بيانات صحيفة شهرية. او من خلال الانترنت مما يفسح المجال لاعطاء صورة كاملة ووثيقة للجمهور عن الوضع الاقتصادي الراهن والمستجدات الحاصلة وخاصة للباحثين والدارسين من ذوي الاختصاص.

خامساً: ضرورة امتلاك أي بنك مركزي يستهدف التضخم لآليات فنية متقدمة.

للتنبؤ المستقبلي لمعدلات التضخم وتوفر المعلومات الكاملة واللازمة حول العديد من المتغيرات المطلوبة لقرار اتخاذ الاجراءات المناسبة ضمن سياقات السياسة النقدية للتحكم بهذه المعدلات عندما تستدعي الضرورة كانهرافها باكثر من المرغوب عن المعدل المستهدف وفي الواقع الامر ان البنك المركزي العراقي يفتقر الى بيانات تنبؤية حول المعدلات التضخم المتوقعة لفترات قادمة الا ان هناك إجراء للبنك للتنبؤ بالسيولة النقدية M2 المتوقعة لمدة ستة اشهر قادمة لغرض تسهيل مهمة ادارة السيولة ويعد ذلك احد العناصر السياسة النقدية التي تتسم بالشفافية وتساعد الجهاز المصرفي على تكوين التوقعات ومواجهة التقلبات المحتملة الحدوث^(٨).

إن معرفة توقعات الانخفاض او التزايد في حجم السيولة وتأثيراته على الوضع الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بأثره في تصاعد معدلات التضخم يمهّد ويفسح المجال أمام البنك المركزي للتهيئة لاتخاذ إجراءاته النقدية الوقائية بما يؤمن السيطرة على إمكانية ارتفاع هذه المعدلات.

سادساً: مساءلة البنك المركزي عن انجاز الهدف المعلن لمعدل التضخم من قبل البرلمان أو أية جهة مشكّلة لهذا الغرض.

ذلك ان مسؤولية تبني سياسة استهداف التضخم وإقرارها ترجع للبرلمان لذا يكون من

واجبه متابعة ومساءلة البنك عن مدى الوصول لانجاز معدل التضخم المستهدف وضمن المدى الزمني المحدد وأسباب الإخفاق إن وجد واليات تصحيح الانحراف عن هذا المعدل.

وفيما يتعلق بالبنك المركزي العراقي فرغم غياب معدل محدد مستهدف للتضخم الا ان هذا لا يعني عدم تعرضه للمساءلة أمام ممثلي الشعب بوصفه هيئة مستقلة بموجب الدستور العراقي الدائم يرتبط بهذا المجلس لعرض وتوضيح صورة عمله كإستراتيجية سياسته النقدية ومدى اداء مهامه وواجباته وانجاز اهدافه وما حققه وما اخفق فيه واسبابه ورؤيته لمعالجة هذه الاخفاقات ان وجدت. ويعتبر ذلك ضمن سياقات الشفافية العالية التي يجب ان يلتزم به البنك أي الحكومة الجديدة.

إن الاستنتاج الذي يمكن ان نخرج به على ضوء ما تقدم ان التناسق بين متطلبات الشروط الاساسية لتبني سياسة استهداف التضخم والاطر المؤسسية للبنك المركزي العراقي ضعيف وضيق الى حد كبير حيث لم تستوف إلى الوقت الحاضر كل الشروط والمتطلبات التي يجب ان تكون متوافرة والملزمة لتبني هذه السياسة فاستقلالية البنك المركزي العراقي كشرط مؤسساتي والشفافية العالية يظلان غير كافيين دون استكمال وتهيئة الشروط الاخرى في وقت تواجه هذه الاستقلالية الحالية خطراً كبيراً بفقدانها ثانية بعد قرار المحكمة الاتحادية في ربط البنك المركزي العراقي بمجلس الوزراء مما يعيد للواجهة شبح الهيمنة الحكومية على عمله ويجرفه عن مساره الطبيعي الصحيح وهذا يعني ان العراق ليس مؤهلاً حالياً وعلى المدى القصير لتبني سياسة نقدية قائمة على استهداف التضخم

المبحث الثالث

معوقات تبني سياسة استهداف التضخم في العراق

إن هناك صعوبات عدة تكتنف سبيل الأخذ بسياسة استهداف التضخم في العراق على الأقل في الوقت الحاضر وهذه الصعوبات تتعلق بطبيعة وبنية الاقتصاد الوطني من ناحية اختلال التوازن بين قطاعاته وضعف قاعدته الإنتاجية الزراعية والصناعية والاعتماد شبه التام على الإستيرادات لتوفير احتياجاته وهيمنة القطاع النفطي من خلال تمويله للايرادات المالية للدولة ذلك ان الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير في توفير متطلبات الإنفاق العام. فضلاً عن ذلك فهناك أيضاً معوقات جدية تتعلق بمدى وجود

المقومات اللازمة لتبني هذه السياسة وكما مر بنا فإن العراق ليس مهيباً حالياً لتطبيق سياسة استهداف التضخم لعدم توفر الشروط الأساسية وغياب الأرضية الصلبة لتصميم ورسم هيكل هذه السياسة وتنفيذها بفاعلية عالية عبر آليات وأدوات السياسة النقدية فضلاً عن ضرورة أقسام هذه السياسة بالمرونة الكافية لإجراء التغييرات والتعديلات المطلوبة في الوقت المناسب عندما يتطلب ذلك. ولعل أهم المعوقات التي تعرقل تبني نهج استهداف التضخم في العراق تتمثل بالآتي:

١- التناقض المزمع بين السياستين النقدية والمالية. وواقع الأمر ان غياب التنسيق بين هاتين السياستين صفة مشتركة وملازمة لمعظم ان لم تكن لجميع البلدان النامية حيث الاتجاه السائد بشكل عام نحو تغليب السياسة المالية على السياسة النقدية وهذا ناتج عن طبيعة الاقتصاد النامي الذي يتسم بالاعتماد الكبير على الدولة في قيادة اقتصاد البلاد نظراً لضعف قدرات النشاط الخاص وغياب المبادرات الفردية المتميزة لتنشيط وتطوير الاقتصاد الوطني ولحيازة الدولة على الجزء الأكبر من الامكانيات والموارد المادية والبشرية.

إن ذلك استغلت من قبل العديد من البلدان النامية ومنها العراق خلال العهود السابقة التي حكمت العراق قبل التغيير عام ٢٠٠٣ لغرض الهيمنة على مفاصل الدولة كافة ولتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية غير مدروسة تجمل صورة النظام ولغرض تمويل الانفاق العسكري الكبير وعسكرة المجتمع.

وإذا كان هذا الأمر يبدو منطقياً سابقاً لطبيعة هذه الانظمة فإن ذلك لا مبرر له في ظل الواقع الجديد في العراق الا انه لا يزال هناك تناقضا بين هاتين السياستين ويتجلى ذلك في أن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية متشددة إلا أن الإنفاق الحكومي تزايد وبشكل مضطرب سنوياً فنفقات الموازنة العامة على سبيل المثال ارتفعت من (٢٦٣٧٥١٧٥) مليون دينار عام ٢٠٠٥ الى (٣٨.٨٠٦.٦٧٩) مليون دينار عام ٢٠٠٦ والى (٣٩.٠٣١.٢٣٢) مليون دينار عام ٢٠٠٧ والى (٥٩.٤٠٣.٣٧٥) مليون دينار عام ٢٠٠٨ في وقت بلغ معدل التضخم العام مستوى يفوق ٥٠٪ عام ٢٠٠٦ و ٣٠٪ عام ٢٠٠٧ مما دعا البنك المركزي العراقي الى تشديد سياسته النقدية فمقابل التقييد النقدي للسلطة النقدية نلاحظ توسعاً مقابلاً في السياسة المالية

والتي تكون لها اثار نقدية سلبية على الاقتصاد الوطني عندما يعاني هذا الاقتصاد من تضخم كما هو الحال في العراق والتي تكون معدلات التضخم فيه تذبذبية بين الصعود والانخفاض مما يتطلب تنسيقاً كاملاً بين السياستين النقدية والمالية اضافة لذلك فإن تحديد معدل مستهدف للتضخم يجب ان يكون مشتركاً أي بالتوافق مع صانعي السياسات الاقتصادية الاخرى وخاصة السلطة المالية ويلتزم الجميع بتحقيق هذا المعدل كل ضمن اجراءات سياسته مع منح السلطة النقدية مسؤولية التنفيذ حصراً ولكن ضمن نطاق التعاون والتنسيق التام وبالمهنية العالية في التنفيذ.

ولكن واقع الحال اثبت الافتقار لمثل هذا التنسيق والتوافق الكاملين حتى الوقت الحاضر بالشكل الذي يسمح للتوجه نحو تبني سياسة استهداف التضخم على الاقل في المدى القصير.

٢- الازدواجية في الاستهدافات، حيث ان البنك المركزي العراقي ومن خلال برنامجه المعلن للسياسة النقدية يستهدف التضخم بالتزامن مع استهداف سعر الصرف لغرض السيطرة على سوق الصرف الاجنبي ومن ثم رفع سعر صرف الدينار العراقي عن طريق مزاد البنك للعملة الاجنبية والذي يعتبر فعلياً سوق صرف مركزية تعد أسعارها هي الأسعار الموجهة^(٩) فبعض هذه المزايدات كان البنك المركزي يعتمد ادنى الأسعار لعروض الشراء للعملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي ثم تحول الى اسلوب الاعلان عن السعر بيع الدولار مسبقاً وتلبية جميع طلب القطاع الخاص بذلك السعر^(١٠). وهذا في الواقع يعتبر تدخلاً في سعر الصرف واجراء مماثل الى حد كبير لسياسة تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية.

إن هذا المسار واضح انه يتناقض مع شرط عدم التزام السلطة النقدية من استهدافه متزامناً باستهدافه أي مستوى او متغير اخر فالاستهداف الاول يجب ان يكون الاستقرار مستوى الأسعار متمثلاً بمعدل محدد للتضخم تسعى هذه السلطة على تحقيقه. كما يجب اتباع نظام سعر الصرف المرن والذي يعتبر معياراً ضمن معايير اخرى من الضروري توافرها في البلدان التي تنوي اعتماد نهج استهداف التضخم. حيث ان سياسة سعر الصرف المدار للمحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية وهو الاتجاه الذي سلكه البنك المركزي العراقي

من خلال رفع قيمة الدينار العراقي والمتحرك للحفاظ على هذه القيمة عبر مزادات العملات الاجنبية يؤثر سلبا على القدرة التنافسية الخارجية. واذا كان من الممكن غض النظر عن ذلك في الوقت الحاضر وعلى المدى القصير نظرا للضعف الكبير في كمية ونوعية الإنتاج الوطني مما يتعذر منافسة الإنتاج الاجنبي فإن ذلك يفسر سبب كون القدرة التنافسية الدولية للعراق خارج اهتمامات السياسة الاقتصادية في الوقت الحاضر^(١١).

الا ان رفع القدرة التنافسية الداخلية ازاء السلع المستوردة والمشابهة للإنتاج المحلي يعتبر امر ضروري واساسي لتشجيع وحفز القطاعات الإنتاجية الوطنية على زيادة الإنتاج وتحسين النوعي ان رفع قيمة الدينار العراقي كان له اثرا في تخفيض او المحافظة على أسعار الاستيرادات الى حد ما ومنها المواد الداخلة في العمليات الإنتاجية المحلية ومن ثم خفض التضخم المستورد ولكن يجب الاخذ بنظر الاعتبار ان ذلك قد يؤثر سلبا على اهداف اقتصادية اخرى وخاصة النمو الاقتصادي الذي يعتبر الغاية الرئيسية لسياسة استهداف التضخم فضلا عن ذلك فإن نظام سعر الصرف المدار يؤدي الى اضعاف قدرة البلد على مواجهة الازمات النقدية والمالية بفاعلية عالية وحمايته من الصدمات الخارجية خاصة وان الاقتصاد العراقي يتصف ومنذ عام ٢٠٠٣ بالانفتاح الواسع على العام الخارجي ويتأثر بشدة بمثل هذه الازمات والصدمات.

ويمكن القول ان تزامن استهداف التضخم مع استهداف سعر صرف اسمي وفق رؤية معظم مؤيدي سياسة استهداف التضخم غير ممكنة ويتعارض مع هدف تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل. ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت لا يمكن بلوغ معدل التضخم المستهدف وسعر الصرف المستهدف في ان واحد لتضاربهما. فعندما ينخفض سعر الصرف للعملة الوطنية مثلا لأي سبب سترتفع أسعار الواردات مما يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم وهو ما يتعارض مع استهداف التضخم^(١٢).

إذن لتفادي مثل هذه التناقضات والمشاكل التي تنجم عنها فلا بد من اتباع نظام سعر الصرف المرن عند اتخاذ قرار بتبني سياسة التضخم المستهدف.

٣- تقلب الطلب النقدي و فالاقتصاد العراقي يتصف بعدم استقرار الطلب على النقود فيه فهناك اختلال في سوق النقد بين عرض النقد والطلب عليه ناجم عن

التباين ما بين رغبة الافراد بالاحتفاظ بالارصدة النقدية ازاء المعروض من هذه الارصدة متمثلا بالفجوة الواسعة بين نمو الطلب على النقود ونمو عرض النقود. وهذه الفجوة ظهرت بسبب معدلات التضخم العالية بدأت منذ الثمانينات وبرزت بشكل اكبر في التسعينات وامتدت بعد عام ٢٠٠٣. ذلك ان التضخم الجامح ادى الى هبوط شديد في قيمة الدينار العراقي الى مستويات متدنية جدا وتدهور سعر صرفه مقابل العملات الاجنبية مما افقده الى حد كبير وظيفته كمخزون للقيمة والمعاملات فبرزت ظاهرة الدولار حيث تحول الجمهور بشكل واسع للاحتفاظ بالعملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي للمحافظة على قيمة ثرواتهم وفي عقد الصفقات التجارية فعلى سبيل المثال كابن نسب نمو الطلب على النقود في ادنى مستوياتها في الاعوام (١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠٠) إذ بلغت (٢.١٥٪، ١.٦٠٪، ٠.٠٧٥٪، ٧.٧٪، ٠٪) على التوالي قابلتها وفي المدة نفسها معدلات نمو عرض النقد بلغت (١٦٧٪، ١٩٥٪، ٨٪، ٩.٧٪، ١٦٪) فمتوسط معدل نمو الطلب على النقود خلال المدة ١٩٩٢ - ٢٠٠٣ بلغ ٣٢.٨٪ في حين بلغ متوسط معدل نمو عرض النقد للمدة نفسها ٦١.٨٪^(١٣). ورغم الارتفاع التدريجي لقيمة الدينار العراقي منذ عام ٢٠٠٤ وتحسن سعر صرفه ازاء العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي قياسا بالاعوام السابقة نتيجة للسياسة النقدية الجديدة للبنك المركزي

العراقي عبر عمليات المزاد لشراء وبيع العملات الاجنبية ودعم قيمته والمحافظة على استقراره. الا انه لا يزال هناك عدم اليقين الكامل بقوة الدينار العراقي فمعظم الصفقات التجارية تتم بالدولار الامريكي وتوجهات الاحتفاظ به كخزين مستقر للقيمة وكوسيلة لحماية الثروات لدى الافراد مستمرة. ان استمرار هذه الظاهرة تفرض صفة عدم استقرار دالة الطلب النقدي فتقلب هذا الطلب اتساع الاختلال فيه مولدا التوقعات التضخمية.

مما يعني استمرار وتيرة تذبذب الطلب على النقود وغياب الاستقرار فيه مما يزيد من ضغوطات الكتلة النقدية الفائضة على ارتفاع مستوى الأسعار.

ولما كان الطلب على النقود يمثل جانبا اساسيا وهاما في دور السياسة النقدية واثرها للحد من التوقعات التضخمية وتحقيق الاستقرار في الأسعار فضلا عن ان العوامل المؤثرة

على دالة الطلب النقدي تشكل جزءاً من العوامل المحددة لعرض النقد لذا فإن استقرار دالة الطلب النقدي يكون له أثراً كبيراً في تحديد العرض النقدي والذي فائضة احد العوامل المسببة للتضخم. فاعادة الاستقرار لسوق النقد يعد مدخلاً أساسياً للسيطرة على معدلات التضخم^(١٤).

٤- يتسم الاقتصاد العراقي بالضعف ازاء الصدمات الخارجية نظراً لاعتماده بشكل كبير على ايرادات الصادرات النفطية كمصدر رئيس لايرادات الدولة المالية وفي تكوين الناتج المحلي الاجمالي. فالقطاع النفطي يولد ما بين ٥٥- ٦٥ ٪ من هذا الناتج^(١٥) مما يظهر الضعف الشديد في باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة الإنتاجية مما يدل على وجود اختناقات كبيرة في جانب العرض للقطاع الحقيقي ومن ثم تصاعد الاستيرادات لسد الفجوة بين الطلب الكلي المتزايد والعرض شبه المحدود.

إن لذلك جانبين سلبيين هما ان اية صدمة خارجية تؤثر فوراً على الوضع الاقتصادي في البلد فعلى سبيل المثال عندما انخفض سعر برميل النفط في السوق العالمية عام ٢٠٠٨ ادى ذلك الى انخفاض الايرادات المالية في الموازنة العامة وارباك خطط وبرامج البناء والاعمار نتيجة لشحة التخصيصات المالية الناجمة عن هذا الانخفاض. اضافة لذلك فإن رصيد الاحتياطي من العملات الاجنبية في البنك المركزي العراقي مصدره الرئيس من الايرادات النفطية ويشكل قاعدة لدعم قيمة الدينار العراقي واستقرار سعر صرفه كحال جميع البلدان النامية النفطية. ففي حالة استمرار هذه الصدمة لمدة طويلة او تكرارها في مدة قصيرة فإن ذلك قد يؤدي الى تأثر رصيد الاحتياطي النقدي الاجنبي ومن ثم هبوط قيمة العملة الوطنية نتيجة ضعف قاعدته الداعمة مما ينجم عنه تصاعد الضغوط التضخمية.

ولما كانت الاستيرادات توفر معظم احتياجات العراق من السلع النهائية والوسيلة^(١٦) لذا فإن الصدمات الخارجية المختلفة بهذا الجانب لها مردوداتها السلبية في الاقتصاد فعلى سبيل المثال ارتفاع أسعار المواد الغذائية كما حصل قبل اعوام في الاسواق العالمية حيث ان من شأن مثل هذه الصدمات ارتفاع معدلات التضخم نتيجة تزايد التضخم المستورد وتفاعله مع التضخم المحلي المتجذر اصلاً وهذه تعتبر بمثابة ضريبة تتحملها البلدان التي

تعتمد بشكل كبير عن الاستيرادات وتفتقد الى قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة وقوية توفر بالقدر الكافي احتياجات بلدانها ومنها العراق.

ومع هذا الواقع فإن تحقيق معدل مستهدف للتضخم لن يكون سهلا وتحيط به مخاطر الصدمات الخارجية المتنوعة فاذا كانت اقتصاديات الدول المتقدمة تستطيع المجابهة والسيطرة على الاثار السلبية الناجمة عن هذه الصدمات نظرا للمرونة العالية لجهازها الإنتاجي وتنوع مصادر العملات الاجنبية والايرادات الحكومية وان قاعدتها الإنتاجية الواسعة والمتينة مصدر قوة العملة الوطنية فضلا عن امتلاكها لاليات وادوات السياسة النقدية المتصرفة بالمرونة الكافية مما تنتج لها القدرة على تعديل وتغيير هذه السياسة في الوقت المناسب وتوفير سوق نقدية ومالية واسعة ومتطورة يمكن عبره اجراء التغييرات والتعديلات الضرورية بما تمكنها من استيعاب هذه الحالة فإن الدول النامية ومنها العراق تفتقر لهذه الامكانيات مما يؤدي الى ظهور اثار الصدمات الخارجية السلبية على اقتصادها مولدا مشاكل جمة ومنها ارتفاع معدلات التضخم دون القدرة على علاقاتها واستيعابها كما الحال في الدول المتقدمة ولاسيما إذا طالت مدة الصدمة او تكرار حدوثها في فترات قصيرة بين صدمة واخرى

٥- ضيق وتخلف السوقين النقدي والمالي و محدودية ترابطهما فضلا عن غياب العمق المالي كما تبين مما ينجم عنه ضعف ومحدودية تأثيرات اجراءات السياسة النقدية عندما تقتضي الحاجة الى اتخاذ خطوات تغييرية او تعديلية على هذه السياسة اللازمة بملاقة او تصحيح حالة الانحرافات التي قد تحصل وتعرقل الوصول الى معدل التضخم المستهدف. لذا تكون السياسة النقدية غير فاعلة بسبب ما ذكر انفا. وبالمقابل فإن السياسة النقدية تكون ذات فاعلية عالية اذا كان العمق المالي مرتفعا وكلما زاد هذا العمق كلما ازداد فاعلية هذه السياسة حيث تناسب اجراءاتها بشكل مؤثر وسريع من البنك المركزي الى سائر جوانب الاقتصاد بسلاسة ويسر وهذا يعني ان هناك علاقة طردية بينهما فكلما زاد العمق المالي كلما كانت السياسة النقدية على درجة عالية من الفاعلية^(١٧).

٦- تحتاج سياسة استهداف التضخم الى معلومات وبيانات عديدة ومتكاملة تمثل المؤشرات والقياسات الكمية الدقيقة والنماذج الاقتصادية التي تأخذ بنظر الاعتبار

المتغيرات الضرورية والمهمة فضلا عن امتلاك البنك المركزي لاليات تقنية متقدمة والتي تمكن من التنبؤ بمصدافية عالية بمعدل التضخم في المستقبل بما يشكل مؤشرا كميًا وهدفًا وسيطًا يبين مدى اقتراب هذا المعدل من معدل التضخم المستهدف المحدد مسبقًا ومقدار الفجوة ان وجدت ومن ثم تفعيل ادوات السياسة النقدية وخاصة عندما يكون المعدل المتنبأ به اعلى من المعدل المستهدف بغية تحقيق التطابق بينهما او على الاقل اقتراب هذين المعدلين من بعضهما^(١٨).

ولكن في العراق لا تتوفر فيهما هذه الامكانيات والاليات المطلوبة مما يصعب تصميم استهداف التضخم والسير على طريق تنبيه سواء من ناحية التنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية او معالجة الفجوات بينهما وبين معدل التضخم المستهدف. فضلاً عن ذلك فإن معدلات التضخم العالية والمفرطة تعوق التنبؤ بمعدل التضخم المستقبلي بصورة دقيقة.

٧- تتطلب سياسة استهداف التضخم استخدام معدلات الفائدة كوسيلة أو أداة لتحقيق معدل التضخم المستهدف وذلك من خلال الاعتماد على مؤشر التضخم المتوقع أو المتنبأ به كهدف وسيط يظهر مدى التطابق والانحراف بين هذين المعدلين، ففي حالة ارتفاع المعدل المتوقع عن المعدل المستهدف يتم رفع أسعار الفائدة للحد من إمكانية تزايد الضغوط التضخمية، أما إذا كان المعدل المتوقع أقل من المعدل المستهدف فيتم خفض أسعار الفائدة خشية تباطؤ وانخفاض النمو الاقتصادي^(١٩).

وهذا يعني أن سياسة استهداف التضخم أصبحت هي التي تحدد أسعار الفائدة عبر مسار الوصول إلى معدل التضخم المستهدف، إذ يستدعي الأمر وضع مدى محدد لأسعار الفائدة قصيرة الأجل باستخدام آلية سعر الفائدة الحقيقي في المدى القصير، إذ يغير هذا السعر ارتفاعاً أو انخفاضاً من قبل البنك المركزي وفق لما تحدث من تغييرات في معدل التضخم المتوقع، وهذه الآلية تقع ضمن نطاق إدارة السيولة النقدية والسيطرة على حجمها، فعندما تزايد مثلاً بسبب تزايد الإنفاق العام مقابل جمود قدرات الاقتصاد الإنتاجية على امتصاص هذا التزايد فإن أسعار الفائدة تأخذ دورها في احتواء تلك السيولة الفائضة وفق سبل تحجيم معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي حجم السلع والخدمات المتاحة، مما يؤدي إلى عودة الاستقرار عبر توازن سوق السلع والخدمات والسوق النقدي، فينخفض التضخم إلى المستوى المستهدف^(٢٠).

إلا أن هذه الآلية لا تأخذ مداها الواسع في العراق ذلك أن تأثير تغيرات أسعار الفائدة محدودة وضيقة.

ولاشك أن التأثير المحدود لتغييرات معدلات الفائدة لا يتماشى مع شروط تبني سياسة استهداف التضخم بل تعرقل تحقيق المعدل المستهدف، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن هذه الأداة تعد مفتاح الوصول لهذا المعدل لدى معظم إن لم يكن كل مؤيدي هذه السياسة.

المبحث الرابع

إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم في العراق

تبيّن من خلال التحليل الآنف الذكر أن هناك أسباب عدّة تمنع تبني سياسة استهداف التضخم في العراق منها ما تتعلق بعدم توفر الشروط الضرورية اللازمة لإمكانية اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية إلى جانب وجود معوّقات وصعوبات تتعلق بطبيعة وبنية الاقتصاد الوطني، وإذا كان ذلك يضع قيلاً أمام تبني وتطبيق هذه السياسة في الوقت الحاضر أو على المدى القريب، فإنّ تهيئة متطلّبات ومقومات استهداف التضخم وتذليل معوّقات وصعوبات تنفيذه كفيل بفسح المجال للأخذ بسياسة استهداف التضخم في المستقبل. وتنبع أهمية التوجّه نحو تبني هذه السياسة في بلدنا إلى عوامل موضوعية ترتبط بالوضع الاقتصادي الذي يمر به البلاد والتوجّهات الجديدة للسياسة النقدية التي أخذت منحى تتوافق مع الآراء والأفكار المعاصرة في إدارة السياسة النقدية التي برزت على أثر تذبذب ومحدودية التأثير على التضخم من خلال المقاربات التقليدية عبر التحكم بالكتلة النقدية أو سعر الصرف، وتأتي في مقدمة هذه العوامل:

١- إن الآثار السلبية التي نجمت عن التضخم الذي ساد الاقتصاد العراقي منذ ثلاثة عقود كانت لها فعلها المدمر على جوانب الاقتصاد كافة، ولعل أهم مظاهرها اختلال التوازن الاقتصادي والنقدي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة، مما تتطلّب التوجّه صوب اتخاذ إجراءات نقدية فاعلة غير تقليدية ضمن إطار سياسة نقدية برؤية متجددة للحد من التضخم وخفض معدلاته وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار والذي هو الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي

بموجب قانونه، وتقع مسؤولية تنفيذه على عاتقه.

٢- إن السياسة النقدية التقليدية في مكافحة التضخم تؤثر بصورة متفاوتة على معدلاته وقد تتخذ السلطة النقدية سياسات خاطئة تزيد من حدة هذه الظاهرة مما تفقد ثقة الجمهور في قدرتها على خفض التضخم والتحكم فيه بالأوقات المناسبة ويؤثر ذلك سلباً على بناء الثقة لدى هذا الجمهور، ويزيد من اختلال السوق النقدي.

٣- قد يواجه أسلوب التركيز على نمو الكتلة النقدية وسعر الصرف المدار (التدخل) للتصدي للتضخم مشكلة تغير قوة ارتباطهما وتأثيرهما على معدل التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الوضع الاقتصادي السائد، لذا فإن نتائج تأثيرهما غير مضمونة^(٢١).

٤- تظهر آثار السياسة النقدية خلال مدة قد تطول أي تتأثر بالفجوات الزمنية والتي قد يتغير خلالها الوضع الاقتصادي باتجاه آخر يخالف الوضع الذي اتخذ القرار بصده مما يعكس الغاية المرغوبة من هذه السياسة.

٥- يعد التفسير النقدي أن التضخم ظاهرة نقدية أولاً وأخيراً تفسيراً وعلاجاً، وقد انحسر هذا التوجه وفقد الكثير من نفوذه وسطوته في نهج السياسة النقدية في الوقت الحاضر خاصة مع تزايد الانفتاح المالي العالمي وتساعد ظاهرة إحلال العملات وعدم استقرار سرعة تداول النقود وعدم الثبات النسبي لمكونات الأساس النقدي، مما زاد من الشك وغياب اليقين بعلاقة المجاميع النقدية بمستوى الأسعار^(٢٢).

٦- إن اختيار السياسة النقدية الملائمة المتسمة بالديناميكية والحيوية بما يحقق الهدف الأساسي للبنك المركزي العراقي والمتمثل بالاستقرار في مستوى الأسعار من خلال معدل منخفض ومستقر للتضخم يهيئ المناخ الاقتصادي المناسب لزيادة معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما برهنت ذلك تجارب العديد من البلدان، ويبدو أن سياسة استهداف التضخم هي الأكثر ملائمة والأنسب أسلوباً لإدارة السياسة نحو هذا الاتجاه.

٧- تساعد سياسة استهداف التضخم رجال الأعمال والمستثمرين وكذلك المستهلكين على معرفة معدل التضخم خلال الفترات القادمة وتكاليف الائتمان المتمثلة بأسعار

الفائدة المختلفة بصورة أكثر واقعية وشفافية مما يسهل من توقعاتهم المستقبلية ومن ثمّ اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والاستهلاكية ويقلل من مخاطر تقلبات الأسعار ويوفّر بيئة اقتصادية مستقرّة وملائمة لحفزهم وتشجيعهم على المبادرة في زيادة تطلعاتهم ونشاطاتهم الاستثمارية والتي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

٨- إن الوصول إلى الاستقرار النقدي من خلال تحقيق معدل كمي منخفض ومستهدف للتضخم يعد من أهم العوامل المؤدّية نحو نمو اقتصادي سريع ومستمر، ولا يعني بهذا الاستقرار أن تظل كمية النقود ثابتة دون تغيير، فتزايد الناتج المادي الحقيقي يتطلّب زيادة ملائمة من كمية النقود لتمويله، أي أن كمية النقود في الاقتصاد لا بد أن تزداد، ولكن بموازاة الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي وبعبكسه ينجم عن أي تباين بينهما، ولاسيما إذا كان شديداً إلى الاختلال النقدي وظهور الضغوط التضخمية إذا كانت الزيادة بعرض النقد أكبر من الزيادة بالناتج المحلي الإجمالي، فالاستقرار النقدي أقوى العوامل في^(٢٣):

أ - حفز وتزايد حجم الادخارات الوطنية الضرورية لتمويل النشاطات الاستثمارية وتساعد وتيرتها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ب - التأثير الإيجابي على توازن ميزان المدفوعات، أي تحقيق التوازن الخارجي.

ج - توفير المناخ الاقتصادي المناسب لتخصيص الموارد الاقتصادية المادية والبشرية واتجاهها نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة الحقيقية.

٩- أداء جهاز الأسعار بوظيفته في توجيه الإنتاج عبر تدفق النشاطات الاقتصادية نحو القطاعات والفروع الإنتاجية والخدمية.

إن تبلور توجهات صانعي السياسة النقدية في العراق نحو تبني استراتيجية متجددة لإدارة السياسة النقدية تستند على نهج استهداف التضخم يتوافق مع شروط ومعايير سياسة استهداف التضخم لغرض تحقيق الهدف الأساسي للبنك المركزي العراقي وهو استقرار مستوى الأسعار والمحافظة عليه على المدى الطويل يتطلّب تحركاً مشتركاً وفاعلاً على المستوى الوطني السياسي والاقتصادي لتوفير البيئة المناسبة والمطلوبة لتطبيق هذه السياسة في المستقبل من خلال العمل على:

١- تحقيق التنسيق المتكامل والمستمر بين السياسات الاقتصادية المختلفة وإزالة التناقضات والتعارضات بينها ولاسيما بين السياستين النقدية والمالية، إذ تبين وكما مرّ بنا كيف أن هذا التناقض بين هاتين السياستين كان له آثاراً سلبية على الوضع الاقتصادي في البلاد، فعندما كان البنك المركزي العراقي يتبع سياسة نقدية متشددة للحد من ارتفاع معدلات التضخم كانت السياسة المالية في نفس الوقت تنهج سياسة التوسع المالي عبر تزايد الإنفاق العام مما كان لذلك آثارها النقدية السلبية في إلغاء تأثيرات السياسة النقدية المقيدة مما كان يزيد من معدل التضخم بدلاً من خفضه.

فضلاً عن ذلك فإن تحديد معدل كمي مستهدف للتضخم يستدعي ضرورة توافق صانعي السياسات الاقتصادية عليه والالتزام به والعمل على تحقيقه كل من جانبه وفي نطاق سياسته وبالتنسيق والتعاون مع السلطة النقدية التي تتولّى مسؤولية التنفيذ وتحقيق هذا المعدل.

٢- الإعلان بشكل رسمي باعتبار أن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار عبر استهداف معدل رقمي محدد للتضخم هو الهدف الأول والوحيد للسياسة النقدية على المدى البعيد، ويأتي في مقدمة الأهداف الاقتصادية الأخرى وله الأسبقية على هذه الأهداف في حالة تعارضه معها.

٣- تعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي والتقيّد التام بما جاء في قانونه بهذا الصدد وعدم التدخل في أعماله وقراراته والابتعاد عن أي إجراء من شأنه المس بهذه الاستقلالية وتوافق كافة الفعاليات السياسية والاقتصادية على هذا المبدأ والالتزام به.

٤- إجراء إصلاحات هيكلية جدية وفاعلة في بنية الاقتصاد العراقي على مستوى العرض الكلي بما يضمن تحفيز وتشجيع نمو القطاعات الحقيقية الزراعية والصناعية والخدمية الأساسية وإزالة الاختناقات فيها للتحكم بالعوامل غير النقدية التي تسبب ظهور التضخم عبر الوصول إلى حد مناسب من الموازنة بين التدفقات الحقيقية للسلع والخدمات المحلية مع نمو الكتلة النقدية.

٥- تطوير وتوسيع السوقين النقدي والمالي بما يؤمن الاستخدام الفاعل لأدوات السياسة النقدية عبر هذين السوقين للتأثير في النشاط الاقتصادي وإجراء التغييرات والتعديلات في الأدوات النقدية اللازمة لسد الانحرافات التي قد تحدث بين معدلي التضخم المستهدف والتضخم المتنبأ به، بحيث يمكن تصحيحها في الوقت المناسب وخلال مدة قصيرة.

٦- وضع نموذج حركي للتضخم وتقديره وفق مستوى يمكن تحقيقه وعدم المغالاة فيه على ضوء الوضع الاقتصادي السائد مع الأخذ بنظر الاعتبار إمكانية التحكم به بموجب المعلومات المستقبلية المتاحة وتوفر القدرة لدى السلطة النقدية عن طريق أدواتها في التأثير بفاعلية في حالة انحراف المعدل عن قيمة أو عن مداه في المستقبل.

٧- تهيئة وتوفير المعلومات والبيانات والإحصائيات الكمية للمتغيرات الاقتصادية كافة على مستوى الاقتصاد الوطني لتشكيل النماذج القياسية الاقتصادية تجمع المتغيرات المهمة والضرورية اللازمة لوضع معدل التضخم المتنبأ به (المستقبلي) والذي يستخدم كمؤشر وسيط لتحقيق المعدل المستهدف للتضخم.

٨- الأخذ بنظر الاعتبار الالتزام بسياسة سعر الصرف المرن الذي يعد أحد أهم المعايير المطلوبة في سياق الأخذ بسياسة استهداف التضخم مع أخذ التحوط من المخاطر التي قد تنجم عن ذلك في ظل الانفتاح المالي والتجاري الواسع في الاقتصاد العراقي بالوقت الحاضر، وخاصة من ناحية التأثير على حجم السيولة الداخلية، وقد تستوجب حقيقة العلاقة القوية بين سعر الصرف والتضخم في العراق التدخل المتقطع وحسب الضرورة في سوق الصرف الأجنبي للحد من التذبذبات الحادة في سعر صرف الدينار العراقي^(٢٤).

إن نظام سعر الصرف المرن يؤدي إلى نقل عبء إدارة السيولة من نظام سعر الصرف التدخلي الحالي إلى أدوات السياسة النقدية وخاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل، كما فعلت معظم البلدان التي تبنت سياسة استهداف التضخم من خلال استخدامها كمتغير تشغيلي وسيط للتحكم بنمو حجم الكتلة النقدية والتي تعد محددًا قويًا لمعدلات التضخم على المدى الطويل.

٩- لما كانت مساءلة البنك المركزي العراقي هي إحدى شروط ومتطلبات استهداف التضخم، فضلاً عن أن ذلك يعبر عن مدى الشفافية والمصداقية التي يلتزم به، لذا لا بد من التأكيد على هذا المسار وممارسته بشكل مستمر مما تولد الثقة واليقين لدى الجمهور حول اتجاهات الوضع الاقتصادي السائد المستقبلي، وخاصةً بجانبه النقدي وكوسيلة تساعد الأفراد على بناء توقعاتهم المستقبلية ونشاطهم الاقتصادي بما يحفز الإنفاق الاستثماري وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام.

Abstract

Inflation phenomena is one of the ancient economic problems that faced humanity on the whole course of time.

This phenomena has negative effect on the different aspects of life; the political, the economic and the social, if it was with high levels and so sever, so it always attract the attention of the economists and the center of their studies which resulted in the rise of the different theories and opinions that deal with the reasons of its rise and the treatment methods where the economic schools are varied in their opinions and tendencies to control inflation.

Since more than two decades, to be specific since the closure of the eighties of the last century, a new method of managing the monetary policy to face inflation had been rose, it was known as the exposure of inflation policy, its frame and theoretical structures had been developed during the nineties of the last century which had witnessed the beginning of adopting this policy by many countries.

The exposure of inflation policy gave the priority to achieving prices stability via controlling the inflation levels and obtaining its lowest and stable averages. The exposure of inflation system involves

the basic elements and conditions of the economy of any country in order to adopt this system and secure the success of its application. The most important ones of these requirements are the independency of the central bank in making the monetary decisions and procedures to manage the monetary policy in a way that serve the highest country interest without any governmental interference, transparency and the highest honesty in diffusing the data relating the expected inflation rates and the monetary policy tendencies' in this field in addition to the monetary data information and statistics, aswell as subjecting the central bank to inquiry and providing the required data to put the standard samples of predicting the inflation rates and the effective coordination between the monetary and the financial policy. Many countries, more than twenty, had adopted this new policy and achieved distinguished positive results in reducing the inflation rates and activating the investment activity and the in supporting the economic development and reducing the unemployment rate comparing with the period perceiving the adoption of this policy.

Iraq had suffered for a long time from the international inflation rates that had a great effect on its economy especially in the eighties and nineties of the last century due to wars, he political and economical crises, the wrong monetary policies that were resulted from the governmental interference in these policies and the dependency of the Iraqi central bank before 2003.

After 2003 the Iraqi economy has witnessed great developments ; the Iraqi central bank became independent and free in its monetary procedures, the inflation rate has reduced greatly comparing with the previous years, there is no way to adopt the exposure of inflation policy because the element are not available, yet the current monetary policy resembles, in some aspects, the exposure of inflation system which involve to provide and supply these elements as a step to adopt exposure of inflation policy in Iraq in Future.

هوامش البحث

- (١) أسامة محمد الخولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٢٥-٢٢٦.
- (٢) مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف: هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي: بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة تحت عنوان السياسات الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي ١٦-١٨ كانون الثاني، ٢٠٠١، ص ٤٣.
- (٣) أحمد إبراهيم علي، التضخم والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.
- (٤) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية لبنك المركزي العراقي...، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.
- (٥) بلفروز بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
- (٦) البنك المركزي العراقي. التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٨. ص ٢٤.
- (٧) احمد ابراهيم علي. التضخم والسياسة النقدية. مصدر سبق ذكره. ص ٩٦.
- (٨) البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والابحاث. اتجاه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. الربع الرابع لعام ٢٠٠٩. ص ٦
- (9) Mudhir M. Saleh, Strategy of Monetary policy..., Op. Cit, P.4.
- (١٠) احمد ابراهيم علي، التضخم والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢
- (١١) احمد ابراهيم علي، التضخم والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
- (١٢) اسماعيل احمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ٢٠٠٤، جامعة عين الشمس، القاهرة، ص ١١.
- (١٣) ينظر في ذلك: رعد حمودي عبد الحسين تويج، الطلب على النقود وادارة السياسة النقدية مع اشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، مقدمه إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، ٢٠١٠. ص ١٨٧، ص ١٩٠ - ١٩١.
- (14) Rudiger Dornbusch And Strley Fischer and Richard Sturtiz Macroeconomics.Irwin Mc -Grew - Hill.Seventh Edition. P 360
- (15) Mudhir M. Saleh Strategy of Mortuary Policy. Op.Cit P5
- (١٦) للمزيد من التفاصيل ينظر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، ٢٠٠٩، ص ٧١-٧٢.
- (١٧) محمد سعيد النابلسي، السياسة النقدية والمالية ووقعهما على البيئة التحتية المالية، بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عمان - الاردن ١٧-١٨، ايلول ١٩٩٧، ص ٤٥.
- (١٨) اسماعيل احمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- (19) Mc Connell and Brue, Economics, Op. Cit, P. 283.
- (٢٠) مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٢١) ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
- (٢٢) أحمد إبراهيم علي، التضخم والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

- (٢٣) نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢-٢١٥.
- (٢٤) همام الشماع و عمرو هاشم العمري، أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- د. أسامة محمد الخولي ود. زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٢- د. مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف: هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي: بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة تحت عنوان السياسات الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي ١٦-١٨ كانون الثاني، ٢٠٠١.
- ٣- د. احمد ابراهيم علي، التضخم والسياسة النقدية، منشورات البنك المركزي العراقي، تشرين الثاني ٢٠٠٩.
- ٤- د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي - تموز ٢٠٠٨.
- ٥- بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٤١) شتاء ٢٠٠٨، السنة (١٤)، القاهرة.
- ٦- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٨.
- ٧- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، اتجاهات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، الربع الرابع لعام ٢٠٠٩.
- ٨- اسماعيل احمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٩- رعد حمود عبد الحسين تويج، الطلب على النقود وادارة السياسة النقدية مع اشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، مقدمه إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، ٢٠١٠.
- ١٠- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام ٢٠٠٩.
- ١١- د. محمد سعيد النابلسي، السياسة النقدية والمالية ووقعهما على البيئة التحتية المالية، بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عمان - الاردن ١٧-١٨، أيلول ١٩٩٧.

(١١٦)..... سياسة استهداف التضخم في العراق "الواقع والمعوقات وامكانات التنبؤ"

١٢- د. ناجي التونسي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.arab-api.org/develop1.htm>

١٣- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩.

١٤- د. همام الشماع ود. عمرو هاشم العمري، أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط

الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات

الاقتصادية في بيت الحكمة ١٦-١٨ كانون الثاني، ٢٠١١.

ثانياً: باللغة الإنكليزية

- 1- Mudhir M.Saleh, Strategy of Monetary policy in Iraq, conscious Center for studies and the appear an of research _ Baghdad.
- 2- D. Patinkin, Money, Inerest and Prices, From Monetary Theory, Edited by R.W. Clower, Penguin Book,London 1970.
- 3- McConnell and Brue, Macroeconomics-Principles. Problems, and Policies, McGraw Hill, Irwin , New York, Sixteenth Edition.
- 4- Laszlo Bokor, Evolution of Price Level Targeting and inflation Targeting, and Information Targeting: <http://www.pp.bme.hu/50>
- 5- Eser Tutar, Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy, P1 <http://scholar.libvt.edu/theses/avail/able/etd-0502002-110233/unrestricted/thesispdf>
- 6- Murray Sherwin, institutional Frame Works for Inflation Targeting, Bank of Thailand Symposium About Practical, Experiences on Inflation Targeting, Bank of Thailand Publishing 2000.
- 7- William T. Gaven, Inflation Targeting Why it Works and How to Make it Work Better, P1, <http://research.stiouisted.org/wp/2003/2003-027.pdf.sep.2003>
- 8- Bijian Bidabad and Nahid Kalbasi, Inflation Targeting: Case Study of Iran, Money and Banking Research Academy, Second Hall Escher Workshop, Tehran-Iran, December, 2003.